العلاقات العربية بدول الجوار
الحالتان الأثيوبية والإريترية

أ . د . / إجلال محمود رأفت

تعرضت منطقة القرن الأفريقى فى الآونة الأخيرة وبخاصة أثيوبيا وإريتريا لمتغيرات عديدة أثرت بدورها على العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة، بل تخطتها إلى دول الجوار العربى والأفريقى. ولعل الإشارة إلى أن منطقة القرن الأفريقى تضم ثلاث دول عربية هى الصومال والسودان وجيبوتى تفيد فى تأكيد خصوصية القرن الأفريقى بالنسبة للعلاقات العربية الأفريقية.

غير أن هذه المتغيرات لم تؤثر بشكل فعلى ومباشر إلّا على بعض الدول العربية وهى السودان وجيبوتى ومصر واليمن. أما دول الخليج فقد كان تأثرها بالأحداث ثانويا. لذا سيقتصر الحديث فى هذه الورقة على الدول الأربعة سالفة الذكر.

هذا وتختلف المتغيرات الراهنة فى القرن الأفريقى قوة وضعفا، حسب درجة حدتها وعمق تأثيرها فى المنطقة، والاهتمام الدولى بها. غير أنها تترابط وتتشابك لتؤثر مجتمعة على التوازن الإستراتيجى فى القرن الأفريقى، والبحر الأحمر، ومنطقة البحيرات العظمى.

من ناحية أخرى، تجد الإشارة إلى صعوبة الحصول على بيانات دقيقة، لاسيما فيها يخص الأحداث الإريترية الأثيوبية الأخيرة، وذلك لحداثتها وسرعة تطورها وغلبة الجانب الإعلامى عليها، وغياب البيانات الدقيقة التى يطمئن إليها الباحث.

وقد حاولت الباحثة أخذ وجهات النظر المختلفة فى الحسبان، ومع ذلك ظلت صحة التحليلات والاستنتاجات المبنية عليها عرضة لهامش من الخطأ أرجو أن يكون محدودا.

وأخذا فى الاعتبار الملاحظات السابقة نحدّد أهم المتغيرات فى القرن الأفريقى فى النقاط التالية:

١- المشكلات المائية بين مصر وأثيوبيا.

٢- الوساطة المصرية الأخيرة فى الملف الصومالى، والموقف الأثيوبى منها.

٣- التقارب بين الحكومتين المصرية والسودانية، وتأثير ذلك على إريتريا وأثيوبيا.

٤- اتفاق نيروبى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وأثره على كل من أثيوبيا وإريتريا.

٥- النزاع الإريترى الأثيوبى الأخير، وأثره على الدول المجاورة.

٦- رؤية مستقبلية لما قد تسفر عنه الأحداث سالفة الذكر من تغيرات فى التوازنات الإقليمية والدولية فى المنطقة.

المشكلات المائية بين مصر وأثيوبيا

تتعرض العلاقات المصرية الأثيوبية دائما إلى هبوط وصعود بسبب حساسية موضوع مياه النيل، وتوزيع هذه الثروة القومية على مختلف الدول المشاطئة له. وفى الفترة الأخيرة نشط الجانبان فى إقامة مشاريع ضخمه على النيل؛ فعلى الجانب المصرى بدأ تنفيذ مشروعى توشكى فى جنوب مصر وترعة السلام فى سيناء. وعلى الجانب الأثيوبى أعلن عن تشييد سبعة سدود (وفى قول آخر أربعة) على مجرى النيل الأزرق فى خلال السنوات الخمس القادمة، وقد أعلن أن البنك الدولى والاتحاد الأوربى سيمولان هذه المشروعات. ويتمثل هدف إنشاء هذه السدود فى زيادة الطاقة الكهربائية والتوسع فى الرى والزراعة[1]. وقد احتجّ الجانبان لأن كليهما لم يبلغ الآخر بنيته قبل البدء فى تنفيذ تلك المشروعات كما هو معمول به فى العرف الدولى[2].

وتثير أثيوبيا نقطتين:

١- يلزم لمشروع توشكى وحده حتى يتم عشرة مليار متر مكعب من المياه. معنى ذلك أن مصر ستستهلك أكثر من الحصة المحددة لها وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب فقط.

٢- إن هناك اتفاقا سريا بين مصر وإسرائيل (بند من بنود اتفاقية كامب ديفيد) لمدها بالمياه من ترعة السلام. مما يشكل خرقا للقانون الدولى المنظم للعلاقات النهرية بين الدول المتشاطئة، والذى يمنع أى دولة من خارج حوض

النهر أن تستفيد من مياهه .

وينفى الجانب المصرى صحة الادعاءات الأثيوبية ، مع إصراره على اعتبار المعاهدات الدولية السابقة المرجع الوحيد الذى يقوم عليه حق مصرفى حياة النيل .

وتعتبر هذه الاتهامات والحجج الأثيوبية التى تدحضها مصر نهجا تقليديا فى العلاقات المائية بين مصر وأثيوبيا . غير أن الجديد فى هذا الشأن هو اتفاقية المجارى المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٩٧[٣] . وتنص هذه الاتفاقية على العدالة فى توزيع مياه النهر على الدول المشاطئة له باعتبار مياهه ثروة قومية للجميع . ويقترب هذا المعنى من الطرح الجديد لأثيوبيا فى شأن مياه النيل . لذلك استطاعت أثيوبيا أن تكتل دول حوض النيل ضد الموقف المصرى الذى يصر على التمسك بالمعاهدات الدولية التى حددت حصة مصر فى مياه النيل .

ونرصد هنا نقلة نوعية فى التفكير المائى الأثيوبى التقليدى . فقد كان يرى أن مياه النيل ملك لدول المنبع ، أما الآن فقد أصبح يرى أن هذه المياه ثروة قومية لجميع دول الحوض ، تسمح لها بدفع التنمية الاقتصادية لشعوبها . وقد تكون هذه النقلة فى التفكير الأثيوبى عاملا مساعدا للتقريب بين السياسات المائية المصرية والسودانية والأثيوبية .

الوساطة المصرية فى ملف المصالحة الصومالية

صدر إعلان القاهرة فى ١٩٩٧/١٢/٢٢ بين ٢٦ فصيلا صوماليا من

بينهم حسين عيديد، وعلى مهدى، العدوّين التقليديين، واتفق الجميع على عقد مؤتمر «بيدوا» فى مارس من نفس العام، ثم تأجل بعد ذلك مرتين، ثم تأجل إلى أجل غير مسمى، معلنا بذلك وفاة إعلان القاهرة.

غير أن هذا الإعلان اعتبر فى حينه نجاحا مصريا، وباركته الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقة. غير أن أثيوبيا اعترضت عليه بحجة أن تدخل مصر قد عطل المصالحة الصومالية لأنها - أى مصر - لم تأخذ فى اعتبارها وجهات نظر كل الفصائل الصومالية وبخاصة ممثلى الشمال.

ورغم ما فى هذا الادعاء من تجاوز للحقيقة[٤] كتّلت أثيوبيا دول الإيجاد، وصدر قرار من قمة الإيجاد المنعقدة فى جيبوتى فى ١٩٩٨/٣/١٦، يوصى بالتمسك بما جاء فى اتفاق «سودرى» الذى رعته أثيوبيا، وجعل المبادىء التى وردت فيه أساسا لأى مصالحة صومالية، كما أكد المؤتمرون على تفويض أثيوبيا فى هذا الشأن فى إشارة مستتره إلى تجاوز مصر لاختصاصاتها. وقد جاء التأكيد على اتفاق «سودرى» متجاهلا حقيقة أن تمثيل الفصائل الصومالية كان أقل من تمثيلها فى اجتماعات القاهرة، حيث غاب عنه حسين عيديد وهو من أهم الزعماء الصوماليين إن لم يكن أقواهم عسكريا. وقد بذلت جهود مصرية لطمأنة أثيوبيا أن الوساطة المصرية مكملة وليست بديلة للوساطة الأثيوبية. كما حرص الجانب المصرى على تأكيد شرعية التدخل المصرى، وذلك من خلال جامعة الدول العربية، التى كلفت مصر ضمن لجنة رباعية بمتابعة ملفّ الصومال، والصومال له هوية عربية وإسلامية إلى جانب هويته الإفريقية. كما

حرصت القاهرة على لفت نظر أثيوبيا إلى أن لها مصالح حيوية فى القرن الأفريقى وأن من حقها أن تسعى لحمايتها .

ورغم هذه الاتصالات المكثفة ، فقد أسهمت هذه الأحداث فى مزيد من الفتور وفقدان الثقة بين مصر وأثيوبيا . فقد ترسب فى ذهن المصريين أن أثيوبيا قد لعبت دورا ما إلى جانب بعض الفصائل الشمالية لإفشال المبادرة المصرية ، وإن لم يعف هذا الشك بالطبع الصوماليين أنفسهم من المسؤلية الرئيسية فى فشل المصالحة . وقد تلت إريتريا أثيوبيا فى موقفها المعارض للمبادرة المصرية ، وأكدته ببعض التصريحات الرسمية الحادة .

التقارب بين الحكومتين المصرية والسودانية

متغير ثالث أخذ يتضح منذ نهاية سنه ١٩٩٧، ويصعد من الفتور المصرى الأثيوبى الإريترى ، ألا وهو التقارب بين الحكومتين المصرية والسودانية . لم تتضح بجلاء أسباب هذا التقارب ، ولكننا نرصد بعض المؤشرات التى قد يكون لها علاقة بهذا المتغير الجديد :

١- قبول دول COMESA[٥] مصر عضوا فى هذه الهيئة ، والدور السودانى الداعم لها .

٢- الخلافات المصرية الإثيوبية حول مياه النيل ، وحاجة مصر لمساندة السودان لكى تتمكن من استكمال مشروعى توشكى وترعة السلام .

٣- دعم الولايات المتحدة المتزايد لأوغندا وأثيوبيا لكى تلعبا دور القوى

الإقليمية الرئيسية كل فى منطقته، مما يؤثر على التوازن الإقليمى فى منابع النيل، ومن ثم يصبح التقارب المصرى السودانى ضرورة حيوية لتصحيح هذا التوازن.

٤- تربط فرنسا بمصر علاقات متميزة تتطور دائما إلى الأفضل، من ناحية أخرى تكاد فرنسا أن تكون الدولة الأوربية الوحيدة التى تربطها بحكومة السودان علاقات وديّة. هذا المحور الثلاثى إذا تم يمكن أن يكون له أهمية محسوسة فى التوازنات الدولية فى أفريقيا.

على أى حال، استفز التقارب المصرى السودانى كلاً من أثيوبيا وإريتريا، واتهمت أثيوبيا السياسة المصرى بالازدواجية، كما ادعت إريتريا أن مصر دفعت بها إلى مواجهة حكومة السودان، ثم انسحبت.

تجدر الإشارة السريعة هنا إلى تدهور العلاقات بين السودان من جهة وإريتريا وأثيوبيا من جهة أخرى لما لهذا الموضوع من تأثير على تحفظ الدولتين على التقارب المصرى السوادنى. ونذكر هنا أهم نقاط هذا الخلاف:

١- يدعم كل فريق الفصائل المعارضة للفريق الآخر. وقد وصل هذا الدعم على الجبهتين الإريترية والأثيوبية إلى مستوى الدعم السياسى والعسكرى الرسمى (بخاصة فى أريتريا).

٢- تتهم أثيوبيا السودان بإيواء الإرهابيين المصريين الذين حاولوا اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا.

٣- تتهم إريتريا السودان بتجنيد أحد ضباطها لاغتيال أسياس أفورقى .

أدى التصعيد على الجبهة الإريترية الأثيوبية ، إلى نقلة نوعية فى السياسة السودانية المساندة للفصائل الإريترية والأثيوبية المعارضة . فقد أصبح السودان يساند - إلى جانب الجبهات الإسلامية - جبهات أخرى ذات طابع مدنى وعسكرى مثل : حركة تحرير الإيهبا الأمهرية ، حركة تحرير بنى شنغول ، وحركة تحرير أورمياجاتا . وقد اتفقت هذه الجبهات الثلاثة على توحيد العمل العسكرى بينها ، وقد عقد هذا الإتفاق على الأرض السودانية . وبذلك انتقل الموقف السودانى من مناصرة الجماعات الإسلامية كهدف دينى وسياسى إلى دعم المعارضة بشكل عام كهدف سياسى محض .

هنا يأتى التقارب المصرى السودانى ليغير من توازن القوى فى المنطقة ، فهو يضعف المحور الأثيوبى الإريترى . وتبدو مصر هكذا وكأنها تنسحب من الخطة الأمريكية الأثيوبية الإريترية لمحاصرة النظام السودانى .

اتفاق نيروبى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان

كانت الحكومة السودانية قد توصلت فى العام الماضى إلى اتفاق مع خمسة فصائل جنوبية من أهمها فصيل « مشار » . وظل « جون جارانج » يرفض الحوار مع الحكومة السودانية بعد فشل محادثات « أبوجا » (١) و (٢) ووساطة « الإيجاد » سنة ١٩٩٤، حتى عقدت مفاوضات نيروبى فى مايو سنة ١٩٩٨.

والجديد الذى أتت به هذه المحادثات هو موافقة الحكومة السودانية على

عقد استفتاء حق تقرير المصير للجنوب ، دون انتظار لمرور السنوات الأربعة الانتقالية .

ويلاحظ على هذا الاتفاق أنه :

١- لم يحدد تاريخا للاستفتاء .

٢- لم يحدد حدود جنوب السودان الذى سيجرى عليه الاستفتاء . فالجانب الحكومى يرى أن الحدود هى الولايات الجنوبية التى نصت عليها وثيقة الاستقلال فى سنة ١٩٥٦. أما الحركة الشعبية فترى أن الجنوب يضم بالإضافة إلى هذه الولايات جبال النوبة فى الغرب والانقسنا فى الشرق . وقد اتفق على استكمال المحادثات فى أغسطس القادم فى أديس أبابا .

ويلاحظ على هذا الاتفاق :

١- أن انفصال الجنوب فى هذه الظروف أصبح شبه مؤكد ، إذ لم تعط أى فرصة لإعادة الثقة بين شطرى البلاد .

٢- أن مصداقية « جون جارانج » فى دعوته لوحدة السودان أصبحت مشكوكا فيها . وبالتالى يطرح السؤال : كيف أصبحت العلاقة بين جارانج والتجمع الوطنى الديمقراطى ؟ .

٣- أن الدور الذى لعبته دول الإيجاد فى هذا الشأن ، ومنها أثيوبيا وإريتريا ساعد فى إتمام هذا الاتفاق بالشكل الذى خرج عليه .

٤- كيف تصنّف الحكومة السودانية هذا الاتفاق ؟ أهو انتصار لها أم هزيمة ؟

هذا المتغير الجديد أربك الثقة بين المعارضة الشمالية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، كما أربك الثقة بين هذه المعارضة ومحور أثيوبيا وإريتريا ، وبذلك يكون قد أضعف التوازنات السياسية والعسكرية التى قامت لسنوات على الساحة السياسية السودانية بل ربما غيرها تمامًا .

النزاع الأثيوبى الأريترى

تفجرت فى ٦ مايو سنة ١٩٩٨ الصدامات العسكرية بين إريتريا وأثيوبيا ، وذلك على ثلاثة محاور حدودية : فى شمال غرب إريتريا (بادميى شيرارو وهى منطقة التجرى) ، وفى الوسط (زلامبسا) ، وفى الجنوب (دنكاليا بالقرب من ميناء عصب) . ويتهم كل طرف الآخر بأنه اعتدى على حدوده ، فتتمسك إريتريا بالحدود الموروثة عن الاستعمار والتى تحددها المعاهدات الثنائية والثلاثية التى عقدت بين إيطاليا وبريطانيا وأثيوبيا فى ١٩٠٠/٧/١٠، و ١٩٠٢/٥/١٥، و ١٩٠٦/٥/٢٦[٦] . فهى إذن حدود دقيقة لأنها محددة بمعاهدات دولية . أما أثيوبيا فتقرر أن الحدود بينها وبين إريتريا ليست واضحة ولا متفقا عليها فى بعض النقاط . وقد وجد هذا الخلاف الحدودى عند استقلال إريتريا ، ولكن الظروف التى صاحبت الاستقلال والتى برز فيها التقارب العاطفى والنضالى بين القيادتين الأثيوبية والإريترية جعلت الدولتين ترجئان حسم مسألة الحدود . غير أن المشكلة عادت إلى الظهور فى عام ١٩٩٧؛ لذلك تشكلت لجنة مشتركة من الدولتين قبل الأحداث الأخيرة بشهور قليلة ، لبحث هذه المشاكل الحدودية . غير أن القتال اندلع قبل أن تنتهى اللجنة من عملها .

سبقت الاشتباكات العسكرية ملابسات اقتصادية واجتماعية لم تتسبب فى إشعال الحرب ، ولكنها أسهمت فى تعكير الأجواء بين الدولتين :

أولا : إصدار الحكومة الإريترية لعملتها الوطنية « النقفة » ، وذلك فى منتصف شهر يولية سنة ١٩٩٧[٧] ، ووقف التعامل بالبر الأثيوبى ، وكانت لإريتريا أسبابها ، وأولها رغبتها فى تحقيق استقلالها الاقتصادى . هذا بالإضافة إلى الاختلافات فى السياسات المالية والاقتصادية بين الدولتين التى اتضحت تدريجيا مما لا يصلح معه الاحتفاظ بعملة واحدة . وعليه اتخذت أثيوبيا عدة إجراءات للرد على الموقف الأريترى :

١- عقدت مع جيبوتى فى فبراير سنة ١٩٩٨ اتفاقية تسمح لها باستخدام ميناء جيبوتى فى نقل بضائعها والاستفاده من التسهيلات التى تقدمها إدارة ميناء جيبوتى لحركة استيراد وتصدير البضائع الأثيوبية .

٢- فرضت أثيوبيا على إريتريا التعامل معها بالدولار ، مما يفوق القدرات المالية الإريترية .

٣- أصدرت أثيوبيا خريطة جديدة ، تدخل المناطق المتنازع عليها ضمن حدودها .

ثم تفجرت الأحداث العسكرية فتلتها سلسلة من الإجراءات الأثيوبية لإحكام القبضة على إريتريا :

١- أوقفت التعامل مع ميناء عصب الإريترى فى ٩٨/٥/١٣. لحرمان

إريتريا من الرسوم الجمركية.

٢- أوقفت رحلات الطيران إلى أسمرا، كما خفضت الاتصالات التليفونية.

(٣) هددت بضرب السفن والطائرات التى تقترب من الموانى الإريترية[٨].

(٤) ضربت مطار أسمرا مما عطل الطيران الحربى لأريتريا.

ثانيا: تدفقت على أثيوبيا التيسيرات المالية والمعونات الدولية بما يزيد عن مليار دولار. وقد خلقت هذه الظروف طبقة من رجال الأعمال الأثيوبيين، يقوم نشاطها الاقتصادى على الاستيراد والتصدير. ويعوق هذه الحركة التجارية وضع أثيوبيا كدولة حبيسة بعد أن استقلت إريتريا. من ثم بدأت هذه الفئة تتطلع إلى ميناء عصب والتسهيلات التى كان يمكن أن يقدمها للحياة الاقتصادية فى البلاد إذا استمر تحت حوزة أثيوبيا[٩]. ويرجح هذا التحليل تصريح الخارجية الأثيوبية فى ١٩ يونيو الجارى الذى أصدرته من خلال بعثتها فى الأمم المتحدة والذى تقرر فيه: «أن الحد الأدنى المطلوب من هذه المعارك هو تحرير الأرض الأثيوبية»[١٠]. إذن هناك حد أقصى للمعارك: أيكون انتزاع عصب نهائيا من أيدى الدولة الإريترية المستقلة؟

طبيعة النزاع الإريترى الأثيوبى

لا يختلف هذا النزاع الإريترى الأثيوبى، من حيث المبدأ والأسلوب عن الخلافات الأخرى التى وقعت بين إريتريا من جهة واليمن وجيبوتى من جهة

أخرى ، وإن اختلف من حيث الملابسات التى أحاطت بكل منها فكلها يدخل فى إطار واحد هو رغبة إريتريا فى ضبط الحدود مع الجيران . وقد استخدمت نفس المنهج فى الحالات الثلاثة : فرض الأمر الواقع بتمركز قواتها المسلحة فى الأراضى المتنازع عليها ، ثم التفاوض بعد ذلك بالطرق السلمية . ففى حالة جزر حنيش وصلت الدولتان إلى التحكيم الدولى . أما فى حالة جيبوتى ، فالوساطة الأثيوبية حسمت الموضوع . وفى حالة النزاع الراهن الذى طرح هو مبادرات إقليمية ودولية تنحصر حتى الآن فى المبادرة الأمريكية الرواندية ومبادرة منظمة الوحدة الإفريقية ، وأخير المبادرة الإيطالية الأمريكية .

ويظهر تحليل سلوك الولايات المتحدة فى كل المبادرات أنها أبدت اهتماما بالغا بسرعة إتمام المصالحة بين أثيوبيا وإريتريا . وتتفق المبادرات الثلاث على إرسال قوات عازلة بين الدولتين لحفظ الأمن لحين الوصول إلى حل سلمى للمشكلة ، وقد وافق الطرفان الإريترى والأثيوبى على وقف الغارات الجوية حتى تأتى فرصة للحل السلمى ، وقد توصلا إلى هذه النتيجة بعد مكالمة تليفونية مباشرة من الرئيس كلنتون إلى كل من أفورقى وزيناوى .

هناك عدة تفسيرات بتحليل السلوك الإريترى تجاه جيرانه ، والتفسير الأرجح عندى هو أن ينطلق من الهاجس الأمنى وحرص إريتريا الشديد على حماية الثورة وتأمينها ، ويعمق هذا الخوف لدى الإريتريين حقيقة أن الغالبية العظمى من دول العالم بما فيها دول الجوار ، لم تؤيد الجبهة الشعبية فى نضالها للاستقلال . وإذا كانت بعض الدول العربية قد قدمت المساعدات للثورة الإريترية . فهى أولا :

قدمتها للفصائل ذات التوجه الإسلامى والعروبى ، وليس للجبهة الشعبية التى جاءت بالاستقلال وحكمت البلاد .

ثانيا : ترتب على ذلك تعميق تلك المساعدات العربية للانقسامات بين فصائل الثورة الإريترية ذاتها مما عطل نموها .

ثالثا : كانت هذه المساعدات تعطى لكى تفرض عليها بعد ذلك الهوية العربية . ويستثنى من هذا التعميم السودان واليمن والصومال . إذن تعود ، فى تقديرى ، أسباب السلوك الإريترى إلى أسباب داخلية خاصة بالأمن القومى الإريترى . وربما جاء تكرار هذا العمل أكثر من مرة ، كان آخرها مع الحليفة السابقة أثيوبيا ، ليؤكد هذا الرأى .

غير أن النزاع الراهن بين إريتريا وأثيوبيا قد يفوق النزاعات الحدودية السابقة فى خطورته وتشابك أحداثه وحجم تأثيره على منطقة القرن الأفريقى والمناطق المحيطة . ونذكر فيما يلى أهم الدول التى تأثرت به :

السودان

أدى الخلاف بين أثيوبيا وإريتريا إلى إضعاف المعارضة السودانية وبخاصة المعارضة الشمالية والشرقية ، وذلك على المستوى العسكرى والسياسى . فانقسام وحدة الجبهة الأثيوبية الإريترية ، التى تحارب منها الفصائل السودانية تؤثر سلبا على التنسيق بين هذه الفصائل التى تنتشر من الشمال الشرقى للبلاد

حتى الجنوب والجنوب الشرقى لها. كما يؤثر ضرب أسمرا على استقرار التجمع الوطنى الديمقراطى وأدائه السياسى. والخسارة فى جانب المعارضة تعد مكسبا فى جانب الحكومة.

رصدت الباحثة بعض التصريحات التى أدلت بها جهات رسمية فى الخرطوم، والتى تعتبر مؤشرا لرغبة الحكومة السودانية فى مزيد من استثمار الموقف الراهن:

١- تصريحات تبدو حيادية، تدعوا إريتريا وأثيوبيا إلى ضبط النفس وحل الأزمة بالطرق السلمية، ولكن يشتم من بعض الإيحاءات التى وردت فى الحديث انحيازا مستترا لأثيوبيا. وربما كان السبب فى ذلك أن إريتريا جاهرت بإعلان العداء للسودان، واستضافت رسميا المعارضة السودانية. وربما أيضا كان السبب أن أثيوبيا تحتضن أهم فصيل عسكرى من فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى وهو فصيل جون جارانج، ومن ثم فيهم الحكومة السودانية استمالة أثيوبيا أو على الأقل تحييدها، مقابل أن يؤيدها السودان على المستوى الدبلوماسى فى نزاعها مع إريتريا.

٢- تصريح من الخرطوم فى مطلع الشهر الحالى (يونيو ١٩٩٨)، أن بعض الفصائل التابعة لجون جارانج تحارب الآن فى الصفوف الإريترية ضد أثيوبيا. وقد كررت إذاعة لندن هذا الخبر فى ٢٠ يونيو الحالى. غير أن هذا التصريح يبدو لى مبالغا فيه. فقوات جارانج تتمركز فى الجنوب الغربى من أثيوبيا، وهى المنطقة المتاخمة لجنوب السودان، بينما تشتعل المعارك الأثيوبية الإيترية فى الشمال الشرقى

من أثيوبيا . هذا بالإضافة إلى أن أثيوبيا تعد الحليف التقليدى لجون جارانج منذ نشأة حركته . فلماذا يغير تحالفاته الآن ؟! وربما جاءت هذه المبالغة معبرة عن مصلحة الحكومة السودانية فى توسيع الخلاف الذى ظهر مؤخرا بين أثيوبيا وجارانج لإضعافه حتى يسهل التفاوض معه فى أديس أبابا فى أغسطس القادم .

جيبوتى

جيبوتى دولة صغيرة ، يفرض عليها حجمها وموقعها الإستراتيجى ، أن تختار الحياد فى علاقاتها مع الجيران غير أن الأحداث الإريترية الأثيوبية قد أقحمتها فى النزاع . فقد أصبحت علاقتها بأثيوبيا ، منذ أن عقدت معها اتفاقية المرور عبر الميناء الجيبوتى ، علاقة استراتيجية . فقد أصبحت أثيوبيا الدولة الحبيسة تعتمد فى توصيل بضائعها للبحر الأحمر على جيبوتى ومن البضائع المستوردة بضائع ومواد استراتيجية ومعونات حربية وغذائية إلخ . وقد يسبب هذا الوضع الجديد توترًا فى العلاقات الإريترية الجيبوتية .

من ناحية أخرى اقتربت المعارك فى الأيام السابقة من مصوع ، وهى قريبة من الحدود الجيبوتية . مما جعل جيبوتى تنشر فرقا من جيشها على حدودها الشمالية خوفا من :

١- تسرب بعض المقاتلين الإريتريين والأثيوبيين إلى أراضيها .

٢- إحياء المعارك للمشاعر الانفصالية لدى العفر الذين يعيشون فى تلك المنطقة .

مصر

أهم ما يربط مصر بالقرن الأفريقى هو : أولا مياه النيل وثانيا أمن البحر الأحمر .

أما بخصوص المياه ، فليس هناك فى رأيى وحتى الآن خطورة مباشرة عليها . فالمناطق المتنازع عليها تبعد عن منابع النيل والمجرى الرئيسى له .

غير أن الخطورة يمكن أن تظهر على المدى الطويل إذا استمرت المعارك ، وذلك على النحو التالى :

عدم الاستقرار فى دولة المنبع يقلل من احتمالات التعاون المائى المشترك الذى دعت إليه أثيوبيا أخيرًا وتقبله مصر - يؤدى النزاع إلى تدخلات أجنبية فى المنطقة ، مما قد يضر بالأمن القومى المصرى والعربى .

من ناحية أخرى ، إذا وصلت المعارك ميناء عصب ، تكون الخطورة مباشرة على البحر الأحمر . وبالتالى يصبح بترول مصر والدول العربية المطلة على البحر مهدّدًا ، إلى جانب بترول الخليج الذى يمر من هذا الطريق إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة وأتصور أن هذا الاحتمال بعيد ، حيث لن تسمح الولايات المتحدة بذلك ، ولها ما لها من مصالح فى هذه المنطقة .

اليمن

ساءت العلاقات الإريترية اليمنية ، نتيجة للنزاع الحدودى حول ملكية جزر

حنيش، وذلك فى سنوات ٩٥/ ١٩٩٦، وبداية سنة ١٩٩٧. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النزاع كان بالأساس نزاعا حدوديا. وربما رفعت من سخونته القيمة الاقتصادية الكبيرة لهذا الأرخبيل (بترول، ثروة سمكية هائلة، استثمارات سياحية) إلى جانب موقعها الاستراتيجى المتميز فى مدخل البحر الأحمر.

غير أننا نرصد منذ شهور تحسنا واضحا فى علاقة الدولتين. وقد صاحب هذا التقارب المتغير الراهن فى المنطقة وهو النزاع الإريترى الأثيوبى. ويتضح هذا التحسن من الزيارات المتعددة لمسئولين أريتريين لصنعاء وعقد مشاورات واتفاقيات اقتصادية وتجارية.

وهناك أكثر من تفسير لهذا التقارب اليمنى الإريترى الجديد:

١- رغبة إريتريا فى تأمين جبهتها الشرقية لمواجهة مشاكلها مع أثيوبيا بشكل أقوى.

٢- أن تكون محاولة من الدولتين لترتيب أمورهما، وذلك لقرب البت فى مسألة حنيش. وطالما اتفقت الدولتان على قبول التحكيم أيا كانت نتائجه، فمن مصلحتهما المبادرة بتحسن العلاقات فيما بينهما.

٣- قد تهدف إريتريا من هذا التقارب إلى تحجيم اليمن للمعارضة الإريترية فى صنعاء.

رؤية مستقبلية لعلاقات الجوار العربى مع أثيوبيا وإريتريا

فى الوقت الراهن، تعلو المعارك الأثيوبية الإريترية فى أهميتها على كل المتغيرات الأخرى فى المنطقة. وإن ارتبطت بشكل مباشر بتوازن القوى فى السودان. فقد تبين لنا من التحليلات السابقة أن السودان هو أكثر دول المنطقة التى تأثرت سلبا وإيجابا بالمتغير العسكرى الراهن.

من هذا المنطلق، سنركز رؤيتنا المستقبلية للأحداث فى هذا الإطار. ومن ثم سنتناول:

أولا: الجانب الأثيوبى الإريترى وعلاقته بالقوى الدولية.

ثانيا: الانعكاسات المحتملة على تطورات الأحداث فى السودان سواء على مستوى الحكومة أو المعارضة.

ثالثا: تأثير ذلك على الأمن القومى المصرى والدور المصرى المرتقب فى هذه المنطقة.

الموقف الأثيوبى الإريترى

١- على المستوى العسكرى:

تتلاحق البيانات الصادرة من الجانبين الإريترى والأثيوبى، والتى تحدد الخسائر على الجانبين. ويلاحظ أن هذه البيانات كثيرا ما تتناقض. لذا، يجب أن نتوخى الحذر من هذه الأرقام المعلنة فى ذروة الأزمة والصادرة من الأطراف المعنية. مباشرة.

اعتمدت الباحثة لاستقاء معلوماتها فى هذا الشأن، على إحصائية قام بها

المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن سنة ١٩٩٧ يحدد فيها القوة العسكرية للطرفين الأثيوبى والإريترى[١١] .

العنصر	إريتريا	أثيوبيا	النسبة
مشاة	٢٠ فرقة	٧ فرق	١ إلى ٢,٨٥
طائرات مقاتلة	٢٧[١٢]	٨٥	١ إلى ٣,٠١
هليكوبتر	١٢	١٨	١ إلى ١,٥
قواذف صواريخ	١٠٠	٣٥٠	١ إلى ٣,٥
دبابات	٣٠٠	٣٥٠	١ إلى ١,١٦
مدفعية	١٥	٣٧	١ إلى ٢,٤

يتضح من هذه الإحصائية أن أثيوبيا تتفوق على إريتريا فى كل العناصر فيما عدا فرق المشاة . وربما جاء ذلك نتيجة تجنيد إريتريا أثناء فترة النضال لنسبة كبيرة من الشعب الإريترى . ورغم أن جيش التحرير قد خفض بعد الاستقلال بنسة كبيرة ، إلا أن استدعاءه بأعداد كبيرة مازال ممكنا وذلك لقصر المرحلة الزمنية التى تفصل بين الأحداث الراهنة وتاريخ الاستقلال .

نضيف إلى ذلك حقيقة أن الشعب الإريترى شعب مقاتل استمر يحارب

ثلاثة عقود واستطاع أن يهزم جيش منجستو القوى .

نقطة أخرى إيجابية للجانب الإريترى ، وقد ذكرتها أيضا مصادر بريطانية ، وتقرر هذه المصادر أن الجيش الإريترى تلقى تدريبات عسكرية خلال السنوات القليلة الماضية على يد خبراء أجانب ، مما جعله أكثر تنظيما وتقدما من الجيش الأثيوبى ، على الرغم من الفارق الكبير بين عدد الجنود فى كل منهما : ٤٦ألفًا للجيش الإريترى مقابل ١٢٠ ألفًا للجيش الأثيوبى[١٣] ، فى مقابل ذلك استطاعت أثيوبيا أن تؤثر على سلاح الطيران الإريترى فى بدايات المعركة ، عندما قصفت مطار أسمرا (الجزء الحربى منه) . وربما لهذا السبب قبل أفورقى فى ١٥ يونيو ، وقف الغارات الجوية على الجانبين . من ثم يتضح أن الجانبين يتقاربان فى المستوى العسكرى مما يجعل التنبؤ بانتصار أحدهما عملية دقيقة وصعبة .

٢- على المستوى السياسى الداخلى :

نرصد فيما يلى نقاط الضعف والقوة على الجانبين الأثيوبى والإريترى :

١ - العمق الجغرافى والبشرى : تتفوق إثيوبيا على إريتريا فى هذه المجال . غير أن العنصر البشرى فى إريتريا يعد أكثر تماسكا منه فى أثيوبيا ، وذلك لعمق تأثير الانقسامات العرقية فى أثيوبيا ؛ فتعد أثيوبيا دولة كبيرة توسعت على حساب الشعوب المجاورة فى عصر الإمبراطور منيليك . ومن ثم تبقى مرارة الاحتلال فى حلق كثير من هذه الشعوب . فلم يستطع النظام الفيدرالى الذى أقره الدستور

الأثيوبى الجديد ، وطبقه زيناوى ، أن يقتل الرغبة فى الاستقلال عند بعض هذه العرقيات ، على سبيل المثال الصوماليون فى الأوجادين والأورومو . أما إريتريا فقد ساعد وضعها كمنطقة محتلة على مدى قرون (العثمانيون ، الإيطاليون ، البريطانيون ، الأثيوبيون) على اندماج انقساماتها العرقية إلى حد كبير ، لاسيما إذا تعلق الأمر بخطر قومى ، مثل مواجهة الدوله الأثيوبية .

ب - قوة تأثير الكنيسة الأثيوبية على الرأى العام الأثيوبى المسيحى : قد يفيد ذلك إذا نادت مثلا للتعبئة العامة فى صف الحكومة . وربما عالجت هذه القوة الدينية الانقسامات العرقية فى داخل المجموعات المسيحية .

ج - طبيعة النظام السياسى فى الدولتين : تطبق أثيوبيا التعددية السياسة واللامركزية فى الإدارة المحلية . أما إريتريا ، فما زالت قيادتها السياسية تسيطر تماما على الحياة السياسية فى البلاد ، كما تعتمد فى إدارتها للأقاليم المختلفة على المركزية . النتيجة المنطقية لهذا الاختلاف ، أن القيادة الإريترية تحكم قبضتها بشكل أفضل على مجريات الأمور فى داخل البلاد ، لاسيما وأن أفورقى احتفظ لنفسه بالإشراف مباشرة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية[١٤] .

د - موقف المعارضة فى الدولتين : أعلنت منظمة الجهاد الإسلامى الإرتيرية - وهى تعد من أعنف الفصائل المعارضة للحكومة الإريترية بيانا لها من السودان قالت فيه « أنها ستدعم الحكومة الإريترية فى أى قتال ضد أثيوبيا » .

فى المقابل أصدرت جبهة الأورومو الأثيوبية المحظورة بيانا بثته عبر شبكة الإنترنيت ، ودعت فيه الأثيوبيين إلى أن ينأوا بأنفسهم عن النزاع الإريترى مع

أثيوبيا ، لأنَّه لا يحقق أى تطور اقتصادى أو سياسى فى نمط حياتهم[١٥] .

وتؤكد هذه التصريحات ما سبق وذكرناه عن عمق الانقسامات الداخلية الأثيوبية وتماسك العنصر البشرى فى إريتريا .

من ثم يبدو للباحثة أن الوضع الداخلى يظل فى صالح الدولة الإريترية .

٣- على مستوى العلاقات الخارجية :

الطرفان صديقان للولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت أثيوبيا تعد الحليف التقليدى والتاريخى لها فى المنطقة . هذا بالإضافة إلى ثقل أثيوبيا السياسى والديموجرافى فى القرن الأفريقى ، والذى تأخذه الولايات المتحدة فى اعتبارها عند الموازنة بين الطرفين ، لذلك لمسنا فى المبادرة الأمريكية الرواندية تحيز الولايات المتحدة لأثيوبيا فى البند الخاص بضرورة عودة الإدارة الإثيوبية المدنية للمناطق المتنازع عليها قبل البدء فى المفاوضات فى حين تطالب إريتريا بالانسحاب الكامل للدولتين من كل المناطق المتنازع عليها .

على الجانب الإريترى ، توجد علاقات متميزة مع إيطاليا ودول الخليج العربية . ولم تصرح فرنسا حتى الآن بموقفها من هذه الأحداث ، سوى أنها تراقب بدقةٍ المعارك القريبة من جيبوتى .

المحصلة النهائية : يعتبر العنصر الدولى الحاكم لهذه الأحداث هو الولايات المتحدة الأمريكية . ومن ثم تعتقد الباحثة أن هذه الحرب لن تطول وستنتهى سلميا من خلال الولايات المتحدة . وذلك لأن المحور الأثيوبى الإريترى أصبحت له أهمية

كبرى للاستراتيجية الأمريكية فى القارة ، لا سيما وأن هذه المنطقة تجاور القاعدة الفرنسية فى جيبوتى (التنافس الأمريكى الفرنسى فى أفريقيا) وتجاور دولا عربية غير مستقرة سياسيا (السودان والصومال) ، هذا بالإضافة إلى إطلال القرن الأفريقى على البحر الأحمر ، وهو ممر بترول الخليج . والأرجح أن الولايات المتحدة ستحاول عمل توازن ما بين الدولتين للوصول إلى تسوية قريبة .

الانعكاسات المحتملة على السودان ومصر

على ضوء مؤتمر نيروبى الأخير ، يبدو أن الجبهة الشعبية لتحرير السودان يمكن أن تقبل بتسوية منفردة مع حكومة الخرطوم . حتى لوكانت هذا التسوية انفصال الجنوب .

لذا تصبح المعارضة الشمالية هى الخاسرة فى هذه المعركة ، لا سيما وهى الأكثر تضررا من الأحداث العسكرية الأثيوبية الإريترية .

أما الحكومة السودانية رغم نجاحها الآنى ، فإن موقفها سيتعرض للاهتزاز ، إذا ما تم فصل الجنوب ، وذلك على مستوى الرأى العام السودانى والعربى .

من ثم يبدو للباحثة أن السياسة الواجبة لمواجهة التغير الفجائى فى توازنات القوة فى منطقة البحيرات العظمى . هو التقارب بين الحكومة السودانية والمعارضة الشمالية ، على أن تحل مسألة الديمقراطية بالتفاوض فيما بينهما بعد ذلك ، ففى هذه الظروف الدقيقة يجب أن تعلو المصلحة القومية على الخلافات الداخلية .

فى هذا المجال ، يمكن لمصر أن تقوم بالوساطة بين الطرفين ، بل إن أمنها القومى يتطلب منها القيام بهذا الدور ، وبذل الجهود الصادقة فيه . ويساعدها على ذلك تقبل الطرفين المعنيين لهذا الدور المصرى الجديد .

معهد البحوث والدراسات العربية
عضو اتحاد الجامعات العربية

الهـوامش

(١) جريدة إريتريا الحديثة فى عددها الصادر فى أسمرا فى ١٩٩٨/٤/٢.

(٢) استطلع البنك الدولى رأى مصر فى بناء السدين اللذين أعلنت عنهما أثيوبيا سنة ١٩٩٦ وذلك قبل تمويله لهما وقد صدرت موافقه مصر فى شهر نوفمبر سنة ١٩٩٧ بعد ما تأكد لها أن هذين المشروعين لن يؤثرا على حصتها المائية . ويتوقع أن موافقة مصر ستطلب أيضا على السدود الأخيرة ، مما يتمشى مع اتهام أثيوبيا للمؤسسات المالية الدولية بمحاباة مصر فى هذا الشأن .

- جريدة الحياة فى عددها الصادر فى القاهره فى ١٩٩٧/٢/١٦.

(٣) عبد الملك عودة ، الأهرام فى عدده الصادر فى القاهرة فى ١٩٩٨/٤/١٥.

(٤) وزارة الخارجية المصرية ، حلقة نقاش مغلقة فى شهر مايو سنة ١٩٩٨.

(٥) Commun Market of East and South Africa .

(٦) جريدة الحياة فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٦/٨.

(٧) بداية التطبيق كان فى ٩٧/١١/٧. انظر إريتريا الحديثة فى عددها الصادر فى أسمرا فى ٩٧/١١/٢٠.

(٨) جريدة الحياة فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٥/٢٥.

(٩) حلمى شعراوى ، **الصراع الأثيوبى الإريترى** ، القاهرة : مركز الدراسات العربية ، ١٩٩٨/٦/١٥.

(١٠) جريدة الحياة فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٦/١٩.

(١١) Military Balance, London : International Institute For Strategic Studies 1997 - 98 .

(١٢) تحطم الطيران الإريترى بعد قصف مطار أسمرا ، ولم يبق منه سوى حوالى سبع طائرات .

(١٣) جريدة الأهرام فى عددها الصادر بالقاهرة فى ١٩٩٨/٦/١٠.

(١٤) جريدة الحياة فى عددها الصادر بالقاهرة فى ١٩٩٨/٦/١٢.

(١٥) جريدة الحياة فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٥/٢٩.